





ثانياً- نؤكد على ما صدر عن مؤتمر مراجعة المعاهدة لعام ٢٠١٠ بخصوص إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط استناداً إلى قرار مجلس الجامعة لعام ١٩٩٥.

إلزام إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار كطرف غير حائز على الأسلحة النووية، أسوة بجميع دول المنطقة، وإخضاع جميع منشآتها النووية وجميع نشاطاتها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية وفقاً لقرار مجلس الأمن ٤٨٧ لعام ١٩٨١، ولقرار الوكالة الدولية

خامساً- يجب أن يتم التعامل مع حق الدول الأطراف في المعاهدة في الاستفادة من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية كحق غير قابل للتصرف، وكما تنص المعاهدة، وبموجب أحكام المادة الرابعة

ضرورة تقييد ممارسة هذا الحق الأصلي يطرح تساؤلاً جوهرياً حول لجوء هذا البعض للبحث في

"One of the strangest and most striking examples of nuclear hypocrisy, multilateral and multifaceted, must surely be Israel's bombing of the Dair Alzour installation in Syria in September 2007, and the aftermath of that

indicating that the bombed facility was nuclear was under a legal obligation to report it to the IAEA. But no one came forward with such a report. For the six weeks following the bombing, the most crucial period in terms of

دعوة صريحة لإسرائيل للانضمام للمعاهدة ووضع منشآتها النووية تحت نظام الضمانات الشاملة التابع لوكالة الطاقة الذرية، كما يبدو أن السيد أمانو لم يطلع على مذكرات سلفه البرادعي. كذلك فإننا نود أن نذكر السيد أمانو بأنه علاوةً على أن سوريا طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فإنها طرف في اتفاقية الضمانات الشاملة للوكالة وأيضاً مدونة قواعد السلوك بشأن أمان المصادر المشعة وأمنها.

السيدة الرئيس،

إن مساهمة نجاح أعمالنا تقع على عاتقنا جميعاً فالمعاهدة تلهج لتحديات علينا التصديدها وإشراكها

ننا دعاءه وكلنا أمل على أن تسهم مداولتنا في المساعدة على تعزيز أسس هذه المعاهدة وأعمالها